بدء دورة تدريبية بالمكلا في مجال إعداد مقترحات تمويل المشاريع

اعداد واشراف / أمل حزام

المكلا/14أكتوبر/متابعات:

بدأت بالمكلا يوم أمس الدورة التدريبية الخاصة بتصميم وإعداد مقترحات تمويل المشاريع ينظمها مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت وبتمويل من منظمة أوكسفام مكتب اليمن.

ويتلقى المشاركون في الدورة البالغ عددهم (16) مشاركاً ومشاركة من المجلس التنسيقي في المكلا والغيل على مدى خمسة أيام عدداً من المعارف والمهارات العلمية المختصة في مجال وضع الخطط للمشاريع .

وفي الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة أكد وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون مديريات الساحل ناصر سالم بلبحيث أهمية إقامة مثل هذه الدورات النوعية التي تخص جانباً مهماً في عملية الإعداد الجيد لدراسة المشاريع وكيفية وضع الخطط المناسبة لها . داعياً المشاركين في الدورة إلى ترجمة ما يتلقونه من معارف ومفاهيم وعكسها على الواقع العملي والتطبيقي لما من شأنه الإسهام في خدمة المجتمع .

كما ألقيت في الحفل الذي حضره رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية بالهيئة الإدارية لمحلي حضرموت الدكتور/ عبدالباقي علي الحوثري كلمة عن مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت ألقتها رئيسة المجلس فائزة باني أوضحت فيها أن المجلس يسعى إلى مكافحة البطالة والتخفيف من الفقر من خلال التنسيق مع منظمة أوكسفام والسلطة المحلية بالمحافظة وإعداد شراكة مجتمعية فاعلة لخدمة شريحة الفقراء وتقديم البرامج التدريبية المهنية التي تدفع بهم لسوق العمل من خلال إقامة المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل.

ولفتت إلى أن المجلس سيقوم خلال الأيام القادمة بعقد لقاء مشترك مع المجلس المحلي لدراسة المقترحات الخاصة للاحتياجات الأولية للمناطق المستهدفة . مبينة أن نشاطات المجلس في الفترة القادمة ستكون في مكافحة الفقر بين أوساط النساء وإشراك المرأة في العملية الاقتصادية .

وأوضح المسؤول الإعلامي بالمجلس وليد عبدالله البطاطي أن إقامة وتنفيذ هذه الدورة يأتي من خلال المسح الميداني على القرى الواقعة تحت خط الفقر لكي يتم إعداد مشاريع تطويرية وخلق فرص عمل حيث سيتم استهداف قريتين الأولى في المكلا والأخرى في الغيل كنموذج لهذا البرنامج .

أكد افتتاح فروع جديدة في عدن ولحج وحجة ..مدير فرع بنك الأمل بكريتر :

التمويلات المصروفة من بنك الأمل وصلت إلى (17278) تمويلاً بقيمة (552.9) مليار ريال من نهاية 2009م حتى 2011م

بنك الأمل للتمويل الأصغر أصبح صرحاً اقتصادياً شامخاً منذ تأسيسه عام 2009م يساهم في دعم الاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات والتغيرات في قطاع التمويل الأصغر والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والارتقاء بالعنصر البشري لتطوير الأعمال وتحقيق أهداف البنك عن طريق التدريب والتأهيل وتطوير سياسة تقييم وإدارة الأداء لتقديم الخدمات المالية الإسلامية المقدمة لشريحة واسعة من المجتمع اليمني لدعمهم في فتح مشاريعهم الصغيرة وتحسين مستواهم المعيشي والحد من البطالة.

لقاء / محررة الصفحة

صندوق الاستثمار يلعب دوراً فعالاً في خدمة التمويل الأصغر من خلال استهداف رجال الأعمال

نجاحات كبيرة

شهد البنك خلال العام الماضي 2010 نجاحات كبيرة شهدت بها كافة المنظمات والمؤسسات الإقليمية و تكللت بحصول البنك على جائزتين دوليتين (جائزة جرامي جميل في الإبداع و جائزة التحدي في التمويل الأصغر الإسلامي) بين (130) مؤسسة مالية و بنكاً في (43) دولة.

وأوضح الأخ/ زياد عبدالله ألصبري مدير بنك الأمل فرع / كريتر بمحافظة عدن أن إجمالي عدد التمويلات المصروفة وصل إلى (17278) تمويلاً بقيمة (55,961,468,051) ريالاً لبنك الأمل منذ نهاية 2009م حتى 2011م.

وأضاف أن إجمالي تمويلات فرع /عدن المصروفة (5،938) تمويلاً بقيمة (168،860،101) ريال مؤكداً أن البنك مستمر في تطوير السياسات واللوائح والأنظمة المسيرة لنشاطه، حيث وصلت نسبة تنفيذ خطة البنك التشغيلية للعام المنصرم إلى 98.22 ٪ ما ساهم في الارتقاء بمستوى نشاط التمويل الأصغر في اليمن من حيث (عدد العملاء، نسبة النمو، تنوع الخدمات، ومنتجاته المالية) على المستوى المحلي والعربي.

وأشار مدير فرع / كريتر لبنك الأمل إلى أن نشاط البنك كبير حيث تم افتتاح خمسة فروع في صنعاء، وفرعين في عدن، وفرع في الحديدة، وثلاثة فروع في تعز، و فرع في أب، وفرع في المكلا، مؤكداً انه قريباً سيتم افتتاح مراكز جديدة في (المعلا، دار سعد) وفرع في (لحج) وفرع في (حجة) .

تقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية

وأضاف أن تأسيس بنك التمويل الأصغر تم بموجب القانون رقم (23) لسنة 2002م، كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجاء تأسيسه تتويجاً لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة الخليج العربي للتنمية وبمساهمة ودعم من القطاع الخاص اليمني والسعودي باعتباره مؤسسة غير ربحية، تسعى إلى تقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية من ذوي الدخل المحدود والمنخفض وخصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى من خلال تقديم خدمات مالية شاملة مؤكداً أن غاية البنك تحقيق انتشاراً واسعاً في كافة مناطق اليمن (الحضرية والريفية) من خلال فتح شبكة من الفروع وبناء علاقة شراكة مع المؤسسات المختلفة كما أكد أن البنك يعمل على رفع المهارات للكوادر العاملة فيه للارتقاء بالمستوى ووضع أنظمة مالية متطورة وفعالة قادرة على جذب مصادر تمويل متنوعة من اجل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والإدارية للبنك لتحقيق تقدم كبير في مسيرة التنمية الشاملة، والحد من نسبة الفقر والبطالة وارتفاع معدل التضخم وعودة العجز المالي إلى الارتفاع بالإضافة إلى النضوب السريع لأهم موردين يعتمد عليهما النمو الاقتصادي وهما البترول والمياه الجوفية.

صندوق الاستثمار

وأوضح أن من تحديات وصعوبات التمويل الأصغر في اليمن عدم الوعي بأهمية هذه الصناعة في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في إضعاف الوعي لدى الفئات المستهدفة فيما يتعلق بثقافة السداد وسياسات التمويل الأصغر وغيرها من المعتقدات الدينية وانتشار الأمية وعدم وجود تشريعات كافية لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر.

ويقدم البنك خدمة التكافل الإسلامية ومن خلالها يتم تعويض العميل المقترض في حالة الوفاة أو في حالة حدوث العجز الكلي، ويتمثل حجم تعويض حالات التكافل بسداد أصل التمويل المتبقي ورسوم المرابحة بالإضافة إلى المشاركة بمراسيم الدفن وتقديم معونة مالية لعائلة المتوفى بمبلغ (20،000) ريال يمني.

وفي ختام اللقاء أوضح أن صندوق الاستثمار يلعب دوراً فعالاً في خدمة التمويل الأصغر من خلال استهداف رجال الأعمال والمستثمرين والميسورين ذوي المسؤولية الاجتماعية وتجميع الإيداعات من المشاركين في الصناديق واستثمارها من قبل البنك في تمويل المشاريع الصغيرة مقابل منح العميل أرباحاً سنوياً مقارنة بأسعار السوق، ومدة الاستثمار في الصندوق ثلاثه سنوات توزع فيها الأرباح بشكل سنوي.

وبهدف توسيع نطاق تقديم خدمات بنك الأمل المالية لأكبر عدد من العملاء المستهدفين قام البنك بتطوير شراكاته الداخلية مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومن أهمها الشراكة مع المؤسسة العامة للتوفير البريدي وصندوق الرعاية الاجتماعية لتقديم التمويلات إلى منتسبي هذه الجهات لتطوير مشاريعهم والتحسين من أوضاعهم.

نافذة

القطاع الخاص أصبح منافساً حقيقياً للدولة

أمل حزام المذحجي

بدأ القطاع الخاص يؤدي دورا فعالاً في دعم عملية التنمية بمجتمعنا اليمني كشريك أساسي مع الدولة في إطار تشجيع الاستثمار وإدارة الاقتصاد الوطني من خلال عدد كبير من البرامج الاجتماعية التنموية، تضم في نشاطها و رشات ودورات تدريبية تعمل على رفع قدرات المشاركين المهنية والمعرفية وتطوير مهاراتهم وتشجيعهم في فتح مشاريعهم الخاصة التي تسهم في تحسين مستواهم المعيشي والتوجه نحو المشاركة المجتمعية في سوق العمل.

ويخدم القطاع الخاص مختلف شرائح المجتمع من خلال فتح البنوك الخاصة فروعاً لتمويل المشاريع الصغيرة على مستوى محافظات اليمن.

من جانب آخر تلعب عدد من الشركات الخاصة والوطنية ومنظمات المجتمع المدني دوراً متميزاً في تكريم الطلاب المتفوقين في الدراسة ومنهم خريجو الثانوية العامة والكليات والجامعات والمعاهد التقنية والفنية تقديراً لجهودهم العلمية و تشجيعاً لمسيرتهم التعليمية لتعزيز روح الطموح لديهم من اجل السعي نحو المزيد من النجاحات والحصول على جيل مثقف واع قادر على الاختيار والعطاء والبناء والمشاركة بكل ثقة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً.

ومن هذا المنطلق السامي أرى أن القطاع الخاص أصبح منافساً حقيقياً للدولة في تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتعزيز مفهوم الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في مجال التربية والتعليم لرفع راية العلم والمعرفة كضمان أساسي لبلوغ درجات عالية من التقدم العلمي عبر الاهتمام بمخرجات التعليم الابتدائي و الأساسي والثانوي كبداية تشمل في مضمونها الكثير من المعلومات القيمة والمهمة لرفع قدرات ومهارات تلك الشريحة من المجتمع لإيصال الرسالة العلمية ودعم قراراتهم في اختيار تخصصاتهم من حيث الرغبة لتحقيق الهدف المنشود وهو خلق أجيال مبدعة وكفؤة وقادرة مستقبلاً على الدخول في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل جدارة.

وتقف التحديات عائقاً أمام إعداد المهارات التنظيمية في ظل غياب القدرة على إعداد دراسة جدوى مناسبة للمشروع نتيجة للافتقار إلى الأدوات اللازمة و المؤشرات القادرة على قياس أداء المشروع، والحاجة إلى معلومات دقيقة عن سوق العمل ونوعية المشروع الصغير ومؤشر نجاحه.

وهناك العديد من المستفيدين من تلك المشاريع في تحسين أوضاعهم والدخول إلى الساحة الاقتصادية عن طريق سوق العمل لتحسين المستوى المعيشي والخروج من دائرة الديون وتلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان نتيجة لضآلة الرواتب أمام ارتفاع الأسعار المستمر دون رقيب في ظل غياب الأمن والاستقرار الاجتماعي الذي أصبح يهدد امن البلاد من جميع النواحي وأصبح الموظف الذي يعتمد على راتبه بشكل أساسي يعاني عدداً كبيراً من المشاكل التي أصبحت تثقل كاهل كل أسرة متواجدة في اليمن وفي عدن خاصة.

مؤتمران دوليان لمساعدة اليمن

صنعاء /14أكتوبر/متابعات:

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني محمد السعدي، أن ترتيبات تجري لعقد مؤتمرين دوليين لدعم الاقتصاد اليمني خلال النصف الأول من السنة.

وأوضح السعدي في حديث إلى «الحياة» أن المؤتمر الأول سيكون لـ «مجموعة أصدقاء اليمن» التي تأسست قبل نحو سنتين، ويتوقع أن يعقد في الرياض نهاية آذار (مارس) المقبل أو مطلع نيسان (أبريل).

وأشار إلى ترتيبات أخرى لعقد مؤتمر دولي للمانحين خلال حزيران (يونيو) لمناقشة الاحتياجات الإستراتيجية لليمن في السنوات المقبلة.

وأكد الوزير أن نجاح الانتخابات الرئاسية سيكون مشجعاً على تسريع وتيرة تقديم الدعم العاجل إلى اليمن، وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية على العودة إلى البلد. وأعلن أن وزارة التخطيط ستنجز بداية الشهر المقبل مسودة خطة تنمية طارئة للعامين المقبلين وستكون جاهزة لمناقشتها وإقرارها.

وأشار إلى أن الخطة المقترحة ستركز على تلبية الاحتياجات العاجلة من الخدمات الرئيسة المتضررة جراء أحداث العام الماضي، خصوصاً في مجال الكهرباء والمشتقات النفطية والطرقات والمياه.

وكانت مصادر حكومية يمنية أشارت إلى أن اليمن سيطلب من أصدقائه المانحين إطلاق أموال مجمدة منذ مؤتمر لندن عام 2006 تصل إلى نحو 3.7 بليون دولار لمعالجة الخلل الكبير في الموازنة وخفض التضخم وحماية العملة الوطنية.

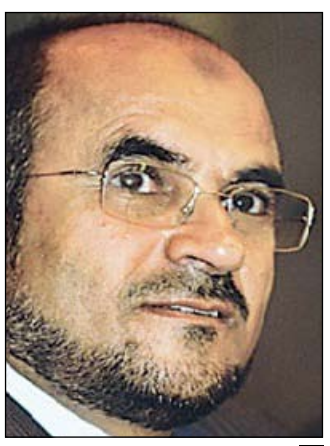

محمد السعدي

شركة نفطية إندونيسية تستثمر (140) مليون دولار في اليمن

صنعاء/عبد العزيز الهياجم :

كشفت شركة (ميدكو انرجري) النفطية الإندونيسية عن حزمة مشاريع في اليمن سيتم تنفيذها خلال العام الحالي بكلفة 140 مليون دولار.

وأوضح مدير عام الشركة باليمن أحمد سيف الدين (العربية.نت) أن المشاريع تشمل الخدمات النفطية وإقامة محطات بترولية وتوفيرها في الشواطئ والمناط ق البعيدة في عموم محافظات الجمهورية اليمنية.

ولفت سيف الدين إلى أن زيارة رئيس الشركة لقمان محفوظ لليمن مؤخرا أثمرت نتائج ايجابية في الحصول على تشجيع من قبل الحكومة اليمنية للشركة للاستثمار في اليمن وخاصة في مجال الاستكشافات النفطية لافتا إلى أن رئيس الشركة قام خلال زيارته التي تعد الأولى لليمن بزيارة محافظة حضرموت شرق البلاد للاطلاع على الأعمال التنقيبية التي تقوم بها الشركة في القطاعين 82 و83 والقطاعات المجاورة .

وفي سياق متصل أقرت اللجنة العليا لتسويق النفط الخام مبيعات دورة أبريل/ نيسان 2012.

ووفقا لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) فقد أقرت اللجنة بيع إجمالي الكمية المتاحة من نفط خام المسيلة ـ محافظة شبوة ـ لهذه الدورة والمقدرة بمليونين و400 ألف برميل بسعر برنت المؤرخ زائداً 255 سنتا للبرميل الواحد، وذلك باعتباره أفضل سعر تم التقدم به من قبل الشركات المتنافسة في عملية الشراء المقدم من قبل شركة يونيبيك، ولإجمالي الكمية".

وفيما يخص نفط خام مأرب أكدت اللجنة العليا قرارها بشان تسويق وإقرار السعر الرسمي لهذا النفط وذلك عند إصلاح الأنبوب، بيع إجمالي الكمية المتاحة لشركة مصافي عدن لمواجهة الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية وبسعر برنت المؤرخ "فلات اي" دون علاوة أو خصم سعري.

وبمقارنة مبيعات دورة مارس 2012 فقد شهدت مبيعات النفط الخام اليمني تراجعا في الكمية التي قدرت بـ3 ملايين و100 ألف برميل بالنسبة لدورة شهر مارس.

وتأثرت مبيعات النفط الخام اليمني كثيرا جراء تفجير انبوب نفط مأرب حيث بلغ التراجع أكثر من 50 ٪ مقارنة بين 2.4 مليون برميل لدورة أبريل 2012 و4.6 مليون برميل في دورة نوفمبر2011.

وفي غضون ذلك، أكد خبراء اقتصاديون أهمية تبني حكومة الوفاق الوطني لرؤية إستراتيجية ناضجة لتطوير الإنتاجية وزيادة الاحتياطيات في مجالات النفط والغاز باعتبار هذا القطاع واعدا ويعول عليه لتأمين احتياجات التنمية المحلية.

وقال الخبير في مجال النفط والمعادن علي محمد العزي إن على قيادة وزارة النفط والمعادن تجاوز سلبيات الترويج خلال الفترة الماضية عبر إبداء المرونة وتقليص الوقت الذي كانت تأخذه عمليات التنافس والبت في الإجراءات اللاحقة باعتبارها كانت تثير مخاوف الشركات الأجنبية وتؤدي إلى عزوفها عن الاستثمار في مجال النفط في اليمن مما يفوت على البلاد فرص جذب الشركات العالمية.

ولفت إلى أن اليمن ما زالت بكرا ولم تغط المساحات الممسوحة والمكتشفة سوى 7 ٪ من إجمالي الأرض اليمنية وتنتج من حوضين رسوبيين في مأرب وشبوة، مشيراً إلى أن هناك 12 حوضا رسوبيا يمكن الإنتاج منها.

وكانت مجموعة (توتال) الفرنسية قد كشفت مؤخرا عن أن هناك تطورات إيجابية كبيرة في مجال استكشاف وانتاج النفط والغاز في اليمن سترفع من العائد الاقتصادي للحكومة اليمنية بما ينعكس على إنعاش الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.